وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

المؤتمر العربي رفيع المستوى حول عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول العربية

3-4 ديسمبر 2025م جمهورية مصر العربية

تجربة دولة قطر

مقترح دولة قطر

وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة
Ministry of Social Development and Family
State of Qatar • دولة قطر

تجربة دولة قطر
في مجال عمل الأطفال
وسياسات الحماية الاجتماعية

مقدمة

دولة قطر تُعدّ من الدول التي حققت تقدّماً ملحوظاً في مجال حماية الطفولة، فقد تبنّت دولة قطر أطر شاملة من التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والمؤسسات تهدف إلى منع تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة أو المخالفة للقانون، ووفي ذات السياق تبرز سياسات الحماية الاجتماعية في دولة قطر كجزء أساسي من المنظومة الوطنية لحماية الطفولة، إذ تعمل الدولة على توفير خدمات تعليمية وصحية واجتماعية عالية الجودة لضمان بيئة داعمة تمنع عوامل الخطر التي قد تدفع الأطفال نحو العمل، كما تُعنى هذه السياسات بدعم الأسر.

التدابير التشريعية

تبذل دولة قطر جهوداً تشريعية مهمة لتعزيز حقوق الطفل وحمايته، حيث اعتمدت عدة قوانين أبرزها:

- قانون التعليم الإلزامي (2001) الذي يكفل حق الطفل في التعليم المجاني والإلزامي.
- قانون الأحداث (1994) الذي يهدف لحماية الأطفال من الانحراف والجريمة ويمنع تشغيلهم في أعمال لا توفر مورداً مناسباً للعيش.
- قانون الضمان الاجتماعي (1995) الذي يضمن معاشات لفئات الأطفال المحتاجين مثل مجهولي الأبوين والأيتام وذوي الإعاقة، وقد تم تحديد قيم هذه المعاشات بقرار مجلس الوزراء (2014) لدعم استقرار الطفل وكرامته.
- قانون العمل (2004) الذي يحظر تشغيل الأطفال دون 16 عاماً وينظم الأعمال الممنوعة عليهم.
- قانون العقوبات (2004) الذي شدد العقوبات على من يكره طفلاً لم يبلغ 16 عاماً على العمل.
- قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (2025) الهادف إلى تعزيز حقوقهم وضمان مشاركتهم الكاملة في المجتمع.
- كما تم إعداد مشروع قانون حقوق الطفل واعتماده من مجلس الوزراء وهو حالياً أمام مجلس الشورى.
- وتعمل الدولة على مراجعة قوانين العقوبات والأسرة لإجراء تعديلات تعزز الحماية الاجتماعية للمرأة والأسرة.

الاطار المؤسسي

يتجسّد الإطار المؤسسي في دولة قطر عبر منظومة متخصصة من الوزارات واللجان والمؤسسات التي تعمل على حماية الأسرة وتعزيز التنمية الاجتماعية.

- **إنشاء وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة (2021):** تختص برعاية شؤون الأسرة والتنمية الاجتماعية، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأسرة، ونشر الوعي بحمايتها وتعزيز الترابط الأسري، وتقديم خدمات الضمان الاجتماعي.
- **استحداث قطاع الأسرة (2022):** ضمن الهيكل التنظيمي للوزارة، ويضم إدارات تعنى بالتنمية الأسرية والحماية الاجتماعية والتمكين الأسري والرعاية المجتمعية.
- **تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والطفل وكبار السن وذوي الإعاقة (2019):** كآلية حكومية مركزية مستقلة لحماية حقوق هذه الفئات واقتراح التشريعات والسياسات الخاصة بها.
- **إنشاء لجنة السلامة الرقمية للأطفال والنشء:** تعمل على تعزيز الأمان الرقمي وتقديم توصيات لضمان بيئة رقمية آمنة للأطفال.
- **تأسيس المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي (2013):** تشرف على مؤسسات ومراكز العمل الاجتماعي، مثل مؤسسة رعاية الأيتام (دريمة)، ومراكز الشفلح والنور والوفاق وأمان، إضافة إلى مراكز دعم الصحة السلوكية.

الاطار الاستراتيجي

يمثل الإطار الاستراتيجي في دولة قطر منظومة توجيهية شاملة تُنسق الجهود الوطنية لضمان حماية الأسرة وتنمية الطفل وتعزيز جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع.

- **رؤية قطر الوطنية 2030:اعتمدت بموجب القرار الأميري رقم (44) لسنة 2008**، وتقدّم رؤية شاملة للتنمية تهدف إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة تحقق التنمية المستدامة وتضمن العيش الكريم للأجيال المتعاقبة، عبر ركائزها الأربع: التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.
- **استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024–2030:** تضمنت محور رفاه الأطفال وبقائهم ونمائهم، وأكدت على حصول جميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة على تنمية ورعاية وتعليم أساسي عالي الجودة من خلال مناهج حديثة وطرق تدريس عملية مدعومة بالتقنية الرقمية.
- **الاستراتيجية الوطنية للأسرة 2025–2030 (من الرعاية إلى التمكين):**تعكس تحولاً استراتيجياً في العمل الاجتماعي، وتسعى إلى تعزيز مكانة الأسرة وتمكين الإنسان، وتضع الدولة في موقع الريادة في مجالي التنمية البشرية والاجتماعية.
- **ميثاق الأسرة في قطر:** يحدد حقوق وواجبات أفراد الأسرة، ويجسّد الالتزام بحماية الطفولة والأمومة، ويسهم في بناء مجتمع قائم على القيم الأخلاقية والدينية، مع التركيز على الحقوق الصحية والتربوية للطفل وضمان حمايته من الإساءة أو الإهمال.

المشاريع الاستراتيجية في دولة قطر

تؤكد دولة قطر من خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية الثالثة (2024–2030) التزامها الراسخ بحماية الطفل وضمان تمتعه بحقوقه في بيئة آمنة ومحفزة للنمو والازدهار. وفي هذا السياق، فقد تضمن إطار البرامج والمشاريع الوطنية المعتمدة عددًا من المشاريع الاستراتيجية التي ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحماية الأطفال وتعزيز رفاههم، تناولها على النحو التالي:

أولًا: مشاريع ترتبط بشكل مباشر بحماية الطفل.

ثانيًا: مشاريع ذات علاقة غير مباشرة بحماية الطفل.

أولًا: مشاريع ترتبط بشكل مباشر بحماية الطفل

- تأسيس مرصد اجتماعي ونظام إنذار مبكر لرصد المخاطر والتدخل الوقائي لحماية الأطفال من كافة أشكال الاستغلال والعنف والإهمال.
- إعداد وقياس مؤشر جودة الخدمات المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، لضمان جودة خدمات الحماية والاستجابة المقدمة للأطفال المستهدفين.
- قياس جودة الخدمات باستخدام منهجية المستفيد الخفي "2026"، كأداة رقابية فاعلة لمتابعة خدمات الحماية والتأكد من فعاليتها.
- إعداد برامج تدريبية في مجال الخدمات الاجتماعية لتعزيز قدرات الأخصائيين في التعامل مع حالات الإساءة والاستغلال.
- تأسيس مركز تدريب كمظلة وزارية مستدامة لتأهيل كوادر الحماية.

ثانيًا: مشاريع ذات علاقة غير مباشرة بحماية الطفل

- مراجعة وتطوير سياسات وخدمات الضمان الاجتماعي، عبر دعم الأسر الهشة والتقليل من دوافع عمالة الأطفال.
- تأسيس منصة وتصنيف جامع للخدمات والتسهيلات للفئات الأولى بالرعاية، لضمان سهولة وصول الأسر للخدمات الأساسية ورفع كفاءة الإحالة.
- إعداد حملات وفعاليات لدعم العمل الاجتماعي والإنساني، لرفع الوعي المجتمعي بمخاطر استغلال الأطفال وواجبات الحماية.
- تنظيم ومزاولة مهن العمل الاجتماعي، بما يعزز معايير الاحترافية في التعامل مع حالات الأطفال.

إن هذه المشاريع، مجتمعةً، تجسد توجهًا وطنيًا واضحًا قائمًا على تعزيز الوقاية، والرصد المبكر، والتدخل المتكامل لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف والاستغلال، وبما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية 2030 والتزامات الدولة بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحماية الطفل وحقوقه.

مبادرة إقليمية تقودها قطر

مواءمة مشاريع قطر الاستراتيجية مع ما يماثلها من مشاريع استراتيجية في الدول العربية بما يهدف غاية المؤتمر، ومن ثم توضع آلية تنفيذ موازية للمخرجات الوطنية لكل مشروع، بالشراكة بين جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمات الأمم المتحدة. على ان تكون أهم المخرجات:

- إطلاق منصة بيانات عربية مشتركة
- تعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول العربية
- دليل موحّد لإدارة الحالات
- خفض مؤشرات الاستغلال عبر تدخلات وقائية وفاعلة

التعاون الدولي لدولة قطر في مجال الطفولة

- تؤكد قطر التزامها بحقوق الطفل بانضمامها لاتفاقية حقوق الطفل 1989 وبروتوكولاتها، كما تلتزم بتطبيق اتفاقيات منظمة العمل الدولية الخاصة بعمل الأطفال.
- الشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): تعمل دولة قطر على إرساء الشراكة الدولية والإقليمية وبوجه خاص مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وفي هذا الاطار تم ابرام الاتفاقية الأساسية مع اليونيسف عام 2018، وأيضا وثيقة برنامج اليونيسف دون-الإقليمي: منطقة الخليج (2019–2023)، والتي وافق عليها المجلس التنفيذي لليونيسف والتي تضع أولويات أربعة للشراكة منها تنمية الطفولة المبكرة وحماية الطفل، ثم جاءت مذكرة التفاهم بين دولة قطر ومنظمة اليونيسف بشأن التعاون في مجال الطفولة والتي صادقت عليها دولة قطر بموجب مرسوم رقم (38) لسنة 2021 بهدف تعزيز التعاون في مجال الطفولة والمجالات ذات الصلة، كما وقّعت دولة قطر اتفاق تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لإطلاق برنامج مشترك للفترة 2026–2030، يهدف إلى تعزيز حقوق الطفل ودعم مجالات التعليم والحماية والتنمية وفق رؤية قطر الوطنية 2030.

مقترح دولة قطر

نحو رؤية عربية جديدة لحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال وضمان تمتعهم بحقوقهم

انطلاقًا من التزام دولة قطر الراسخ بحماية الأطفال وتعزيز حقوقهم بوصفهم ركيزةً للتنمية المستدامة وعماد مستقبل الأمة، واستنادًا إلى رؤية قطر الوطنية 2030 التي تضع التنمية البشرية في قلب أولوياتها؛ تتقدم دولة قطر بهذا المقترح لإطلاق رؤية عربية جديدة تُسهم في حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال، وتضمن تمتعهم بحقوقهم دون تمييز، وفق نهج اجتماعي حقوقي تكاملي، وشراكة فعّالة بين الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية.

الهدف العام

ترسيخ إطار عربي موحّد وغير قابل للتساهل تجاه جميع أشكال استغلال الأطفال، وتعزيز منظومات الحماية الاجتماعية والعدلية والتعليمية في الدول العربية، بما يضمن سلامتهم الجسدية والنفسية وتمتعهم بحقوقهم كاملة.

الأهداف التفصيلية

1. تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وضمان وصول الخدمات الوقائية والعلاجية للفئات الأكثر هشاشة.
2. مكافحة جميع صور الاستغلال (الاقتصادي، الجنسي، العمل الخطِر، التسول، الاتجار، الاستغلال الرقمي).
3. تعزيز نظم الرصد والإحالة متعددة القطاعات لحماية الطفل والاستجابة السريعة للحالات.
4. دعم الأسر وتمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا باعتبارها خط الدفاع الأول لحماية الطفل.
5. تعزيز الوعي المجتمعي العربي بحقوق الطفل ومخاطر الاستغلال بجميع أشكاله.
6. تطوير قدرات الكوادر العاملة مع الأطفال وفق معايير ومؤهلات تخصصية.

محاور العمل المقترحة

المحور	المسارات
الإطار التشريعي والسياسات	مراجعة وتحديث التشريعات العربية بما يتسق مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية
الوقاية والرصد المبكر	أنظمة إنذار مبكر – إدارة حالات – قواعد بيانات مشتركة
حماية الأطفال العاملين	تنظيم العمل وتفعيل التفتيش
مكافحة الاتجار والاستغلال الجنسي	إشراف قضائي – إعادة التأهيل
الاستغلال الرقمي	رصد المحتوى – حماية خصوصية الطفل – التشريعات الرقمية
التمكين الأسري	دعم اقتصادي – إرشاد اجتماعي ونفسي – خفض التسرب المدرسي
التمكين المؤسسي وبناء القدرات	تدريب الأخصائيين – توحيد المعايير المهنية

خاتمة

إن دولة قطر تؤكد التزامها الثابت بدعم الجهود العربية المشتركة لحماية الأطفال من كل أشكال الاستغلال، وتضع تجربتها الوطنية وخبراتها المؤسسية والبحثية في خدمة هذه الرؤية التي تُعزز مكانة الطفل العربي وحقوقه وتكفل له الأمن والكرامة وفرص الازدهار.

وزارة التنميـــــــة الاجتماعيـــــــة والأســـــــرة

Ministry of Social Development and Family

State of Qatar • دولـــة قطـــر